صندوق النقد يتوقع زيادة عجز الموازنة إلى 11.7% السنة المالية الحالية

الخبـــــــــر

موقع صحيفة البورصة:

توقع صندوق النقد الدولي زيادة عجز الموازنة العامة للدولة إلى 11.7% خلال السنة المالية الحالية، و11.5% خلال السنة المالية المقبلة.

وأضاف في تقرير "المرصد المالي 2016" حصلت البورصة على نسخة منه، أن التوقعات المالية بالنسبة لمصر تستند إلى عمليات قطاع الموازنة العامة للدولة مع المتغيرات الرئيسية التي نوقشت مع وزارة المالية المصرية في نوفمبر 2014 .

وتستهدف وزارة المالية الوصول بمعدل العجز خلال العام المالي الجاري 11.5% من الناتج المحلي الإجمالي و9.8% العام المالي المقبل، و8.5% بحلول السنة المالية 2017-2018 .

ووفقا للتقرير يتوقع صندوق النقد الدولي أن تصل نسبة الدين العام الحكومي من الناتج المحلي 87.7% خلال العام المالي الحالي و89.3% العام المالي المقبل.

وبلغ إجمالي الدين الحكومي خلال النصف الأول من العام المالي الحالي 83.6% من الناتج المحلي الإجمالي وفقا لبيانات البنك المركزي المصري.

وأشار الصندوق إلى أن نسبة الدين المستحقة على مصر العام المالي المقبل تبلغ 49.4% من الناتج المحلي و46.2% العام المالي 2017/2016.

وصنف تقرير صندوق النقد الدولي مصر من الأسواق الناشئة متوسطة الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

كما توقع انخفاض إيرادات الحكومة خلال العام المالي الجاري لتصل 21.8% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 23.7% العام المالي الماضي، و21.8% العام المالي المقبل .

وتسعي الحكومة إلى تحقيق 2.8 تريليون جنيه ناتج محلي إجمالي خلال العام المالي الجاري مقابل 2.4 تريليون جنيه العام المالي الماضي.

وتوقع التقرير أن ينخفض الإنفاق الحكومي خلال العام المالي الجاري ليصل إلى 33.4% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 36.7% العام المالي الماضي.

الرأي

* إن الموازنة العامة للدولة لازالت حتى الآن تعكس ارتفاعا في عدد من بنود الإنفاق مثل الأجور ومدفوعات خدمة الدين مما يقلص من مساحة الوفر المالي الذي كان من المفترض أن يوجه في الأساس إلى الإنفاق على الصحة والتعليم والبحث العلمي. ويرجع النمو في العجز بالموازنة بالأساس إلى كونها تضمنت إيرادات مبالغ فيها عند إعداد مشروع الموازنة خاصة بالنسبة للإيرادات الضريبية رغم التباطؤ الاقتصادي النسبي الذي تشهده البلاد لعوامل داخلية وخارجية مؤخرا، كما أن هناك ضرورة لتحويل وتغيير منهج إعداد الموازنة العامة للدولة الحالي للبدء في تطبيق موازنة البرامج والأداء على عدد من الجهات والوزارات بالموازنة بما يربط ما بين تنفيذ الموازنة وما بين مؤشرات الأداء الاقتصادي المستهدفة منها.

تنبيه هام:
أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع لأعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء علي وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

*** توقع التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي أن يصل معدل النمو في مصر خلال 2016 إلى 3.3%، ليرتفع في العام المقبل إلى 4.3%، كما توقع وصول معدل البطالة في العام الجاري إلى 13%، مع وجود مؤشرات لتراجع هذا المعدل في 2017 ليصل إلى 12.4%، مما يشير إلى عمق الضغوط التي يعاني منها الاقتصاد المصري حاليا.**

*** نمو الإيرادات الضريبية لازال أقل من المستهدفات المطلوبة والتي وضعتها الحكومة المصرية ضمن مشروع موازنة العام المالي 2015-2016 و تواجه هذه الحصيلة مشكلة تأخر إقرار قانون الضريبة على القيمة المضافة حتي الآن وهو القانون الذي كانت الدولة تستهدف من خلاله تحقيق حصيلة ضريبية تفوق 30 مليار جنيه، كما تشير الموازنة إلى عدم وجود تغير في آليات تنمية الإيرادات، حيث لم يتم اللجوء إلى أدوات وأساليب مستحدثة لجذب إيرادات غير ضريبية جديدة أو اللجوء إلى إعادة هيكلة منظومة الضرائب لزيادة المحقق منها.**

*** من الممكن تحقيق وفر حقيقي في حجم الدعم المدرج ضمن الموازنة إذا ما تم الترشيد في آلياته المستخدمة خاصة بالنسبة لربط منظومة الدعم بصورة متكاملة تتيح توجيه الدعم لمستحقيه وتوفير الفاقد الناتج عن مشكلات عدم دقة البيانات وتكاملها وترابطها مما يتيح انعكاسا أفضل لمنظومة الدعم على معيشة المواطنين** وسيحسن من قدرة الدولة ليس فقط على ضبط مستحقي الدعم ولكن أيضا على رفع جودة الخدمات العامة والجهاز الإداري. وتبدأ هذه الخطوة بربط كافة المعاملات الخاصة بالمواطن ببطاقة الرقم القومي بحيث يكون تسجيله على شبكة بطاقات التموين وبطاقات كروت البنزين والتأمينات الاجتماعية والضرائب والجمارك بذات الرقم القومي، ومن خلال برنامج قاعدة بيانات المواطنين يمكن إلكترونيا ودون الحاجة للتدخل البشري تحديد مستحقي الدعم وبرامج الحماية الاجتماعية والوصول إلى الأسر الأشد فقرا في المجتمع كما سيجري فور إتمام قاعدة بيانات المواطنين مراجعة ليس فقط للدعم التمويني ولكن لكل دعم آخر يمكن أن يكونوا حاصلين عليه أو مؤهلين أو متقدمين للحصول عليه مع الربط بين المعاشات ومساعدات الضمان الاجتماعي الأخرى.

*** ارتفاع مؤشرات عجز الموازنة خلال الفترة يؤشر إلى توقعات بتجاوز رقم عجز الموازنة المحقق فعليا للقيمة المستهدفة في نهاية العام والبالغة 250 مليار جنيه إلى عجز سيتجاوز 300 مليار جنيه تقريبا بنسبة 11.5% من الناتج المحلي الإجمالي.**

* يمثل حجم الدين المحلي وأعباء خدمته تحديا كبيرا مقارنة بالدين الخارجي والذي يمثل نسبة محدودة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بمتوسط منطقة الشرق الأوسط. ولا يمكن التحكم في حجم الدين دون التعرض لعجز الموازنة المزمن الذي عانت منه مصر على مر أعوام ومازالت تعاني منه خصوصا خلال الأعوام الأربع الأخيرة والتي انخفضت فيها الإيرادات وزادت المصروفات بشكل مضطرد. بينما يمكننا محاولة تخفيض أعباء خدمة الدين عن طريق الإدارة الرشيدة لمحفظة الدين الحكومي.

* نرى ضرورة التوجه إلى اعتماد الأداة المالية "صكوك التمويل" في الوقت الحالي سواء على المستوى الحكومي أو غير الحكومي مما سيجذب استثمارات عربية خليجية للدخول في سوق الدين بما يرفع من الحصيلة الدولارية من جانب ويخفف العبء عن البنوك المحلية من جانب آخر ويرفع من مساحة البدائل التمويلية المتاحة. فهناك ضرورة للاستفادة من هذه الأداة في إطار خطة الدولة نحو تطوير الأدوات المالية وتنويعها لزيادة قدرة الشركات والحكومة وغيرها من الجهات الاعتبارية المختلفة في الحصول على التمويل، لما في ذلك من أثر إيجابي على زيادة حجم الاستثمار والتشغيل في الاقتصادي القومي، وعلى تمكين تلك الجهات من تنويع مصادر تمويلها، ولتلبية احتياجات شريحة كبيرة من الأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة والشركات الراغبة في تمويل أنشطتها ومشروعاتها أو التوسع فيها عن طريق الصكوك، وكذلك تفضيل العديد من المستثمرين لهذه الأداة من أدوات الاستثمار.

تنبيه هام:
أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع لأعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء علي وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.